

الأحد، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

## حقوق العمل في صميم التحولات العربية

بقلم ندى الناشف مديرة المكتب الاقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية في بيروت

نظر العالم بذهول ورهبة وإعجاب إلى شجاعة النساء والرجال الذين أطلقوا مظاهرات عمّت شوارع المنطقة العربية خلال السنة الماضية. وفي هذه بعض البلدان، أثمرت الثورة الشعبية تغيّرات واسعة على المستويين السياسي والاجتماعي، أما في البلدان الأخرى فيحصل تحول تدريجي. إلا أن التغيير بفرصه وتحدياته، كلها أت لا محالة.

بينما يتخبط العالم نتيجة التداعيات المستمرة للأزمة المالية والديون، يواجه العرب تحدياتهم التاريخية الخاصة، المتمثلة عموماً بنمو اقتصادي غير سوي ساهم في ترسيخ أنماط الاستبعاد والتمييز وعدم المساواة وحد من التكامل مع الاقتصاد العالمي وأوجد مفاضلة خاطئة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة والحقوق السياسية من جهة أخرى، إضافة إلى أزمة حوكمة ومساءلة متجزرة.

ويساهم كل من التقلبات التي تخيم حالياً على المنطقة والكساد الناجم عن الأزمة في تقاوم الأوضاع الاقتصادية وتقليص القدرة المالية للحكومات على تلبية طلبات مواطنيها بالحصول على خدمات اجتماعية أكثر وأفضل، وعلى عمل لائق ومنتج وحماية اجتماعية.

في ظلّ هذه التطورات، كيف نسخر الإمكانيات الواسعة الخاصة بهذه اللحظة التاريخية من أجل إنشاء نموذج تنمية جديد وشامل ومستدام ومفيد للنساء والرجال في العالم العربي؟

تتمتع المنطقة العربية بمكان القوة الخاصة بها، وقد أن الأوان لاستخدامها من خلال اعتماد نموذج اقتصادي شامل يوّدي إلى استحداث فرص العمل اللائق عن طريق تعزيز المنشآت المستدامة وزيادة الإنتاجية والنمو المنصف.

أولاً، علينا أن نغتنم الفرصة لتحقيق الإصلاح الديمقراطي من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي وحرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية. ويشكل انفتاح الأنظمة السياسية فرصة لاحترام حقوق العمال وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتؤدي منظمات العمال وأصحاب العمل المستقلة والديمقراطية والتمثيلية دوراً محورياً في هذا المجال.

ثانياً، ينبغي تنظيم الأسواق بشكل أفضل. إذ يستفيد النموذج الشامل من التآزر الناتج عن تعاون القطاعين العام والخاص والحوار التعاوني بين الشركاء الاجتماعيين. ووحدها مؤسسات سوق العمل القوية قادرة على ضمان المساواة في المعاملة وتمكين العمال، وبخاصة النساء والشباب والمهاجرين والعمال غير النظاميين منهم، من زيادة حصتهم من أرباح الإنتاجية.

ثالثاً، علينا أن نستفيد من إمكانيات الشباب في المنطقة، فالشباب العرب لا ينفكون يحققون مستويات أعلى وأفضل من التعليم، كما أن تضخم أعداد الشباب في المنطقة بدأ ينحسر خلال العقد الماضي مع تراجع معدلات الولادة. أما تعزيز فرص العمل اللائق للشباب فيستدعي اعتماد سياسات ذكية على مستوى التعليم

والمهارات، تتناسب مع حاجات السوق. وهنا يبرز دور أصحاب العمل، خصوصاً من خلال الإستثمار في تدريب الموظفين والمتدرجين.

رابعاً، يُعتبر اعتماد الحد الأدنى للحماية الاجتماعية خطوة أساسية في منطقة تفتقر فيها فئات واسعة من العمال، خصوصاً العاملين في الإقتصاد غير النظامي، إلى عناصر الضمان الاجتماعي الأساسية كالرعاية الصحية وضمان الدخل. ومن شأن أنظمة الضمان المتماسكة والمستجيبة التي تطاول الحاجات على المستويين البعيد والقريب الأجل أن تساهم بقوة في الحد من الفقر وتحقيق الإستقرار الاجتماعي.

بإمكان الدول العربية أن تستفيد من الخبرة القيّمة التي يتمتع بها نظراؤها الآسيويون في مسائل بناء شبكات أمان أقوى وتنمية المهارات ودعم الأعمال التجارية الصغيرة. كما يمكنها زيادة التنسيق مع الدول الآسيوية حول المسائل المرتبطة بهجرة اليد العاملة والإتجار بالبشر والتغير المناخي، التي تستلزم حلول مبتكرة تتعدى حدود الدولة الواحدة.

وستتاح الفرصة أمام صانعي السياسات من الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل لقيام بذلك خلال اجتماع منظمة العمل الدولية الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ الذي يُعقد في كيوتو، اليابان بين الرابع والسابع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وخلال الاجتماع ستناقش وفود من أكثر من ٤٠ دولة عضو في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية في غرب آسيا، سبل خلق مستقبل أكثر عدلاً واستدامة لعالم العمل.

تعيش اليوم منطقتنا والعالم أجمع مرحلة تُنبئ بمستقبل واعد على الرغم من الغموض الذي لا يزال يلقيه، إذ تتبغى معالجة الحاجة العالمية إلى فرص العمل اللائق والحقوق والحريات الأساسية وإلى احترام كرامة الإنسان من أجل تجنب مزيد من عدم الإستقرار. علينا بالتالي أن نستجيب لهذه الدعوة لبذل الجهود، وأن نعتبرها فرصة لبناء مستقبل أكثر توازناً وعدلاً واستدامة للجميع.

\*\*\*